AQMUN'25

Amman-Al Quds Model United Nations

نموذج الأمم المتحدة لعمان والقدس

UNRWA TOPIC 2

وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

القضية: الاستجابة لأزمة التمويل وتأثيرها على حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الدول المستضيفة

تواجه وكالة الأونروا أزمة تمويل حادة، تكشف عن واقع أكبر من مجرد عجز مالي. هذه الازمة التي تكبر وتشتد يوما بعد يوم، لم تعد مجرد خلل اداري او حسابي، بل هي تعكس واقع وتوجه معين: وهو تغير مواقف المجتمع الدولي تجاه اللاجئ الفلسطيني. ومعها تتساءل الدول المضيفة: هل اصبح دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين ترفا سياسيا؟ هل أصبح مصير التعليم والرعاية الصحية والمساعدات الغذائية مرهونا بتقلبات الدول المانحة؟

منذ إعلان عدد من الدول المانحة تجميد أو تقليص تمويلها في يناير 2024 تأثر بشكل مباشر أكثر من 5.9 مليون لاجئ فلسطيني. فقد أُغلقت عشرات المدارس والمراكز الصحية ، وتوقفت المساعدات الغذائية والمالية ما أدى إلى تصاعد غير مسبوق في معدلات الفقر والتهميش، لا سيما في مناطق الأزمات لبنان وسوريا . هذه التداعيات كشفت هشاشة النظام الإنساني المعتمد على التمويل السياسي ، وأثارت تساؤلات كثيرة حول مصير اللاجئين في حال استمرار الانهيار، والمسؤولية الأخلاقية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي لضمان ألا يُستخدم اللاجئون كورقة ضغط في نزاعات لا شأن لهم بها.

وسط هذا المشهد، يقف اللاجئ الفلسطيني مجددا في موقع التهميش: لا دولة تحتضنه بالكامل، ولا مجتمع دولي مهتم بانصافه، ولا حتى حل عادل لقضيته. أما الأونروا فتجد نفسها محاصرة بين ضغط التمويل، والتجاذب السياسي، والاتهامات التي تطارد حياديتها. هذا النقاش لا يتعلق فقط بكيفية تأمين مبلغ مالي معين. بل بكيفية اعادة التاكيد على ان الحقوق لا يجب أن تكون رهينة لأزمات سياسية ومواقف ظرفية. فهل نحن أمام تراجع في التمويل، أم تراجع في الضمير الدولي؟ وهل يحق لاي دولة او جهة تقييم مدى "استحقاق" اللاجئ لحقوقه بناءا على مواقف سياسية؟

محاور للنقاش:

- كيف يمكن تأمين تمويل مستدام للأونروا رغم التقلبات السياسية?
- كيف يمكن للدول المستضيفة أن تؤثر على قرارات التمويل العالمية؟
- هل يُستخدم التمويل كسلاح لتصفية قضية اللاجئين تدريجيًا؟
- هل الحياد الأممي واقع ام مجرد شعار؟